

Distr.: General
10 November 2020

Arabic
Original: English



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة

نيروبي (عبر الإنترنت)، 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1/4 بشأن المسارات الابتكارية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

تقرير من المديرية التنفيذية

مقدمة

1- في الفقرة 12 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 بشأن المسارات الابتكارية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المديرية التنفيذية أن تتشئ، ضمن نطاق الموارد الحالية واستناداً إلى العمل المضطلع به بالفعل، ومع تجنب الازدواجية في الجهود، فريق مهام محدداً زمنياً يضم الفريق الدولي المعني بالموارد وشبكة كوكب واحد، لتقديم رؤية لإدارة الموارد الطبيعية والمواد الخام من حيث ارتباطها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستكشاف الإمكانات التي تتيحها المسارات المختلفة نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأن تحدد، مع مراعاة الظروف الوطنية، الأدوات التقنية وأفضل الممارسات وخيارات السياسات وأنواع التكنولوجيا المستدامة ونماذج الأعمال المبتكرة والتدفقات المالية في ذلك الصدد. وطلبت، إضافة إلى ذلك، أن ينجز فريق المهام عمله في الوقت المناسب لتقديم ما يخلص إليه من نتائج إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة.

2- وفي الفقرة 15 من القرار 1/4، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً يعرض نظرة عامة على أفضل الممارسات، بما يشمل أثرها على تصميم المنتجات والخدمات، والتقليل من الآثار البيئية الضارة إلى أدنى حد ممكن، ووضع السياسات المتسقة بشأن المنتجات من أجل فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي عن طريق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويقدم توصيات تعرض لكي تتظر فيها جمعية البيئة في دورتها الخامسة.

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

3- ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1/4 فيما يتعلق بالطلبين الواردين في الفقرتين 12 و15.

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1/4

ألف- تحفيز إجراءات سياساتية مستندة إلى العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

4- أنشئت، وفقاً للطلب الذي ورد في الفقرة 12 من القرار 1/4 في عام 2019، فرقة عمل⁽¹⁾ لتقديم رؤى بشأن إدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمسارات نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتضم فرقة العمل المعنية بتحفيز إجراءات سياساتية مستندة إلى العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين خبراء من الفريق الدولي المعني بالموارد وممارسين من جميع مجموعات أصحاب المصلحة في شبكة كوكب واحد (الحكومات، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية). ولدعم عمل فرقة العمل وتنفيذ القرار على نطاق أوسع، جرى تخصيص 150 000 دولار من موارد صندوق البيئة وموارد خارجة عن الميزانية في إطار مشروع برنامج العمل 613-1، المتعلق بتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، و1-611، المتعلق بالفريق الدولي المعني بالموارد.

5- وبعد تقييم أولي للبحوث التي أجراها الفريق الدولي المعني بالموارد، قررت فرقة العمل تركيز جهودها على تحديد نهج عملية لتحفيز إجراءات سياساتية مستندة إلى العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع التركيز على القطاعات، ومن ثم اعتمدت نهجاً لسلسلة القيمة. ويهدف نهج سلسلة القيمة إلى تحديد مكان وجود أكبر فرص للتحسين وتشكيل الإجراءات المقابلة من خلال الاستفادة من المعارف الموجودة والبيانات المتاحة. وهو يوفر إطاراً قابلاً للتطبيق على مجموعة متنوعة من القطاعات والمنتجات والنطاقات الجغرافية. ويجري تحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها في ثلاث خطوات: (أ) فهم سلسلة القيمة وتحديد النقاط الساخنة، باستخدام تقييمات الفريق الدولي المعني بالموارد وغيرها من تقييمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمصادر؛ (ب) توحيد الإجراءات القائمة وتحديد الفرص المتاحة للتصدي لنقاط ساخنة محددة باستخدام شبكة كوكب واحد كمصدر؛ (ج) تحديد جدول أعمال مشترك وتحديد أولويات العمل لمعالجة الثغرات المحددة من خلال عملية تشاركية. وبينت فرقة العمل فوائد استخدام نهج سلسلة القيمة في تحديد إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تسترشد بالعلم من خلال تطبيقها على ثلاثة قطاعات ذات أولوية هي: الغذاء والبناء والمنسوجات. ويجري إعداد تقرير عن عمل فرقة العمل.

باء- التقييم العالمي فيما يتعلق بسياسات المنتجات وممارسات التصميم القائمة

6- يدعم تنفيذ الفقرة 15 من القرار 1/4 المشروع المعني بـ "تعميم سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة المتسقة والفعالة، بما في ذلك من خلال نماذج الاقتصاد الدائري: أفضل الممارسات والتوصيات"، الذي يُستضاف في إطار مشروع برنامج العمل 624-2. كذلك حظي تنفيذ الفقرة 15 بدعم بمبلغ 59 400 دولار مخصص من موارد صندوق البيئة وتمويل من خارج الميزانية قدره 426 687 دولاراً قدمته المفوضية الأوروبية.

7- وقد بدأ تنفيذ المشروع في آذار/مارس 2020، وركز على تحديد ونشر أدوات سياسات عامة ونماذج أعمال معمول بها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية تسهم في فصل النمو الاقتصادي عن تدهور البيئة والآثار البيئية، فضلاً عن دراسات حالات فردية توضح أفضل الممارسات وأثرها على التصميم المستدام للمنتجات والخدمات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار البيئية الضارة. كذلك صيغت توصيات، استناداً إلى هذا الاستعراض العام.

8- وتشير الفقرة 15 من القرار 1/4 إلى "سياسات للمنتجات" تهدف إلى دفع جانبي العرض والطلب في السوق نحو مزيد من الاستدامة والدائرية من خلال مزيج من السياسات يقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية

(1) <https://www.oneplanetnetwork.org/task-group-catalysing-science-based-policy-action-scp>

للمنتج طوال دورته مع الحفاظ على معايير مقبولة للأداء والسلامة. ولذلك فإن سياسات المنتجات تغطي مجموعة من المواضيع، من تتبع استخراج الموارد الطبيعية إلى استخدام التكنولوجيا الخضراء، واستخدام المواد الكيميائية، وتعزيز التكافل الصناعي، ووضع العلامات الإيكولوجية، والمشتريات العامة المستدامة، والإدارة المتكاملة للنفايات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وتشمل سياسات المنتجات الأدوات الطوعية والإلزامية على السواء.

9- ومن أجل إجراء التحليل العالمي لسياسات المنتجات وممارسات التصميم القائمة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمات الشريكة التي دعمت البحث على المستوى الإقليمي، وهي مجموعة "غروبو جيا" (منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، ومركز دراسات السياسات الأوروبية (منطقة أوروبا ومنطقة أمريكا الشمالية)، ومجلس البحوث العلمية والصناعية (منطقة أفريقيا ومنطقة غرب آسيا)، والمدرسة المشتركة للدراسات العليا في مجال الطاقة والبيئة، وجامعة الملك مونغكوت للتكنولوجيا ثونبوري (منطقة آسيا والمحيط الهادئ). وقد أشركت جهات الاتصال الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين طوال مرحلة البحث.

10- وكانت الخطة هي الاستفادة من الأحداث المقررة في عام 2020 لتنظيم حلقات عمل تشاورية متسلسلة وجمع الملاحظات من أجل صياغة توصيات؛ بيد أن القيود المفروضة على السفر الناشئة عن جائحة كوفيد-19 أدت إلى إجراء جميع المشاورات عبر الإنترنت بدلاً من ذلك. ومع ذلك، فقد كان لهذا الأمر ميزة تتمثل في السماح بمشاركة مجتمع أوسع من واضعي السياسات لجمع الدروس المستفادة والمعلومات عن التحديات والفرص.

11- وأتاحت الحلقات الدراسية الشبكية التمهيدية فرصة لتقديم القرار، وبعد ذلك نُظمت تسع جلسات تشاور إلكترونية تضم ما يزيد على 300 مشارك لزيادة إشراك جهات الاتصال المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الإقليمي بشأن ثلاث مسائل رئيسية هي: (أ) الأثر الحالي لسياسات المنتجات والظروف المواتية لزيادة التأثير وتعزيز الاتساق؛ (ب) تحديد وتنفيذ وتوسيع نطاق ممارسات تصميم المنتجات والخدمات التي تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار البيئية الضارة؛ (ج) دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في معالجة الثغرات والتحديات المحددة. ويمكن الاطلاع على الخطوط العريضة المفصلة للمنهجية المستخدمة وعملية التشاور والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على موقع شبكة كوكب واحد.⁽²⁾

12- كذلك عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك من خلال الأعمال التجارية والصناعة والرابطات التجارية الوطنية، وغرف التجارة، والشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد⁽³⁾، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومصارف التنمية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ومؤسسة إيلين ماك آرثر. وأدت جهود المشاركة هذه إلى جمع أمثلة عن ممارسات التصميم ومعلومات عن الفرص والتحديات التي حددها القطاع الخاص.

جيم - الملامح الرئيسية لسياسات المنتجات وممارسات تصميم المنتجات/الخدمات القائمة

13- إن النتائج والاستنتاجات التالية مستمدة من البحوث التي أجريت في الفترة بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2020 والأنشطة التي أُبلِغ عنها في عام 2019 وفاق عددها 900 نشاط عبر شبكة كوكب واحد في إطار مؤشر هدف التنمية المستدامة 12-1-1.

(2) <https://www.oneplanetnetwork.org/Mainstreaming-SCP-policies-best-practices-recommendations>

(3) هذه الشبكة (<https://www.recipnet.org>) هي شبكة من أكثر من 70 منظمة تعمل في أكثر من 60 بلداً، وتسهم في تنمية، وتطبيق، وتكييف، وتوسيع نطاق، وتعميم مفاهيم وأساليب وسياسات وممارسات وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف المتسم بكفاءة الموارد على نحو فعال وناجح في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

(أ) حددت عملية الإبلاغ عبر شبكة كوكب واحد التقدم الواضح في وضع السياسات والموارد المعرفية والأدوات التقنية التي تدعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإن كان تطبيقها لتشجيع إحداث تغييرات ملموسة في الممارسات والآثار القابلة للقياس لا يزال محدوداً. وقد اعتمدت غالبية السياسات ذات الصلة بين عامي 2012 و2019، وبلغ الاعتماد ذروته في عامي 2016 و2019.

(ب) لا تمثل أطر السياسات الشاملة، مثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، سوى 14 في المائة من جميع السياسات المبلغ عنها في إطار المؤشر 1-1-12. ومعظم التدخلات في مجال السياسات هي إما خطط قطاعية أو قائمة بذاتها للاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما يعوق إمكانية التغلب على الصوامع القطاعية والمواءمة بين السياسات والأنظمة القائمة. ولا يزال وضع أطر سياسات متكاملة للمنتجات باستخدام منظور دورة المنتج أمراً نادراً. وكثيراً ما تستضاف سياسات المنتجات تحت مظلات سياسات إنمائية أوسع نطاقاً مثل التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، أو استراتيجيات الاقتصاد الدائري أو خطط العمل، حيث أن هذه المظلات يمكن أن توفر البيئة المناسبة لتنفيذ مجموعات سياسات منسقة ودعم التغيير المنهجي اللازم لتحويل الاقتصادات والمجتمعات.

(ج) لا يزال رصد تنفيذ أدوات سياسات ملموسة للمنتجات وتقييم أثرها أمراً صعباً في جميع المناطق. وتبين اتجاهات البيانات المتعلقة بمؤشر هدف التنمية المستدامة 1-1-12 أن البلدان تواجه صعوبة في تحديد حجم تأثير سياساتها الحالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ومن بين جميع السياسات المبلغ عنها لم يكن سوى لـ 26 في المائة فقط منها أهداف قابلة للقياس الكمي أو آثار مقيسة.

(د) في حين أن نحو 70 في المائة من السياسات المبلغ عنها في إطار المؤشر 1-1-12 تعتبر ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى (مثل الهدف 9 المتعلق بالهياكل الأساسية والصناعة والابتكار، والهدف 8 المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة والعمل اللائق)، فإن 10 في المائة فقط تقودها وزارة التنمية الاقتصادية أو المالية أو التخطيط أو التجارة والصناعة أو هيئة سياسية رفيعة المستوى. وهذا يشير إلى النهج المنعزل لجدول أعمال تحركه السلطات البيئية الوطنية في معظم الأحيان. ومن العوامل التي تميز المرشحين الأوائل في اعتماد مجموعات سياسات متسقة للمنتجات التعاون بين الوزارات. ويتطلب التحول نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة تعاوناً وثيقاً.

(هـ) يمكن للآليات التنظيمية، مثل حظر المواد الكيميائية المطلوب بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أن تؤدي إلى الابتكار وأن توفر توجهاً واضحاً عبر الحكومة بأكملها.

(و) على الصعيد العالمي، فإن معالجة المنتجات في نهاية عمرها والحد من النفايات الصلبة وإعادة تدويرها هي المجالات المواضيعية التي تحظى بأكثر قدر من الاهتمام على صعيد السياسات. وهناك عدد قليل جداً من السياسات التي تغطي الحلول التمهيدية مثل تصميم المنتجات وأنماط الاستهلاك.

(ز) في معظم الحالات، تستفيد البلدان من مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الحوافز وأدوات المعلومات والمخططات الطوعية (مثل سياسات الإنتاج الأنظف الطوعية)، والمعايير والقيود القانونية (مثل، اللوائح التي تقيد استخدام المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام).

(ح) في البلدان التي يوجد فيها تفويض بوضع السياسات على المستوى دون الوطني، كثيراً ما يعتمد استيعاب الممارسات المستدامة على الخطوات الطوعية التي تتخذها خارج الإطار التشريعي الصناعات، ومعظمها شركات كبيرة، التي لديها ما يكفي من النفوذ لدفع الأسواق وخيارات المستهلكين. وفي هذا السياق، لا يزال إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى ما يتجاوز الالتزامات الطوعية من جانب المتبئين المبكرين للممارسات المستدامة يشكل تحدياً.

(ط) تركز ممارسات التصميم المبتكرة من جانب الشركات في الغالب على تحسين كفاءة الموارد والحد من النفايات واستعادتها. وتمشياً مع الحوافز الحالية، تقرر الشركات بالوفورات الاقتصادية المحتملة للعمليات

والتكنولوجيا التي تتسم بكفاءة استخدام الموارد، وتعطي الأولوية في مرحلة الإنتاج لتخفيف الأثر البيئية. إن التطبيق المنهجي لحلول التصميم في المراحل الأولى، مثل التصميم الإيكولوجي أو المصادر الدائرية، هو أبعد ما يكون عن الممارسة الشائعة على المستوى العالمي.

(ي) تركز مبادرات قليلة فقط على تصميم مواد ضارة لتسهيل تفكيك المنتجات لإعادة استخدامها أو رفع مستواها أو زيادة عمر المنتجات أو إعادة تدويرها. كما بدأ الرواد في هذا المجال في تقليل مزيج المواد (مثل المواد البلاستيكية والألياف) وإدخال الابتكارات في المواد في مرحلة التصميم. إن التصميم بهدف التجميع المعياري من أجل تيسير الإصلاح ورفع المستوى والتفكيك هو اتجاه آخر ناشئ، ولا سيما في صناعة الإلكترونيات.

(ك) تظل هناك عقبة رئيسية تحول دون اعتماد ممارسات تصميم أكثر استدامة وهي أن المنتجات والخدمات التي تدمج شواغل الاستدامة في تصميمها غالباً ما تكون أكثر تكلفة. وحالياً لا يمكنها التنافس مع البدائل التقليدية، حيث إن معظم المستهلكين لا يزالون يعطون الأولوية للسعر عند اتخاذ قرارات الشراء. كذلك تكافح الشركات التي تقدم منتجات جرى إصلاحها أو تجديدها للتنافس مع المنتجات المصنعة حديثاً على السعر، حيث يؤدي ارتفاع تكاليف العمالة إلى جعل هوامشها المحتملة ضئيلة للغاية.

(ل) كما أن الافتقار إلى الشفافية في سلاسل التوريد المعولمة فيما يتعلق بنشأة المواد الموجودة في المنتجات ومحتواها يشكل عائقاً أيضاً، ليس فقط فيما يخص اختيار المستهلكين المستثمرين ولكن أيضاً فيما يخص تزود الشركة المصنعة بالمكونات القابلة لإعادة التدوير أو المكونات التي تحتوي على محتوى معاد تدويره. كذلك يفتقر المستهلكون (الحكومات والصناعة والأفراد) إلى المعلومات عن البصمة البيئية للمنتجات والمواد المتاحة في السوق وفهمها.

(م) في حين تمكنت بعض الشركات من الاستفادة من التمويل المتاح من مصادر مثل حملات التمويل الجماعي أو برامج الابتكار التي ترعاها الكيانات الحكومية، فإن معظم كيانات القطاع الخاص - وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة - تفتقر إلى رأس المال المطلوب للاستثمار الأولي اللازم لتنفيذ الابتكارات التصميمية وتكرارها وتوسيع نطاقها.

(ن) أثارت الشركات وشبكات الدعم (بما فيها الشبكة العالمية للإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد) مسألة نقص القدرات التقنية في مجال التصميم الإيكولوجي والوصول إلى أحدث التكنولوجيا، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتسهم هذه الفجوة المعرفية في محدودية اهتمام الشركات بتنفيذ تصميم مبتكر للمنتجات بطريقة استباقية وطوعية.

(س) هناك أمثلة على سبل نجحت من خلالها الشركات في إقامة شراكات مع الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية؛ ومع ذلك، فغالباً ما يتم تجاهل فوائد التعاون بين أصحاب المصلحة (مثل القطاع العام، والمؤسسات، والخبراء الفنيين، والمؤسسات المالية).

ثانياً - الدروس المستفادة

ألف - الظروف المواتية

14- إن القيادة السياسية الرفيعة المستوى ضرورية لضمان أن تصبح أطر سياسات المنتجات أولوية في البرامج السياسية الوطنية، وأن تخصص الموارد الكافية وفقاً لذلك. كذلك يلزم إجراء عملية مشاورات شاملة أثناء صياغة وتنفيذ ورصد أطر سياسات المنتجات من أجل تعزيز التعاون بين الوزارات، وأوجه التآزر بين السياسات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك مع المؤسسات المالية والبحثية) وزيادة القبول.

15- ويتطلب استيعاب مجموعات سياسات عامة للمنتجات أيضاً عملية إدارة فعالة، بما في ذلك خطة انتقال واضحة، ومؤشرات تقدم قابلة للقياس، وعمليات لاتخاذ قرارات سريعة. ويمكن أن يؤدي تحقيق التوازن بين أدوات السياسات التنظيمية والطوعية وأدوات السياسات القائمة على المعلومات إلى دعم عملية تحول عميقة ومستدامة.

وينبغي استعراض الإطار بانتظام لتكييف استجابات سياساتية للتقدم المحرز، وللتغيرات في الأنظمة الدولية والتكنولوجيا. ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بأهمية القطاع غير الرسمي ودوره في النهوض بالسياسات المتعلقة بالمنتجات.

16- ومن الضروري أيضاً أن تكون هناك عملية منهجية تربط العلم المتعلق بالموارد الطبيعية والإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك من أجل توفير نظرة ثاقبة لإدارة الموارد الطبيعية والمواد فيما يتعلق بخطة عام 2030. ويوفر نهج سلسلة القيمة الواجهة المطلوبة، كما يتضح من تطبيقه العملي في مختلف القطاعات.

17- وتركز معظم الجهود الحالية في مجال السياسات على توفير التنظيم في المراحل النهائية. ويتيح المزيد من الاتساق بين سياسات النفايات وسياسات الإنتاج الأنظف والنهج القائمة على دورة المواد الانتقال نحو نموذج إنمائي لا يسعى فقط إلى النقل إلى أدنى حد ممكن من النفايات، بل يشمل أيضاً حلولاً في المراحل الأولى والمتوسطة لزيادة التأثير. وبالنظر إلى الطابع العالمي لسلاسل التوريد، فإن سياسات المنتجات تحتاج إلى تعزيز سلسلة القيمة أو النهج القطاعي. ويمكن أن يكون للسياسات المتعلقة بكفاءة المواد والمواد الكيميائية والنفايات أثر إيجابي على تصميم المنتجات والحد من التلوث في جميع مراحل سلسلة القيمة إذا ما تم وضعها وتنفيذها بطريقة منسقة.

18- إن اعتماد نهج سلسلة القيمة في تصميم المنتجات/الخدمات أمر بالغ الأهمية لتجنب التدخلات المنعزلة. ويمكن أن يساعد إيجاد مجال في مرحلة ما قبل المنافسة، تشارك فيه الصناعة والأوساط الأكاديمية والمستهلكون، في التغلب على الحواجز التكنولوجية وإنشاء أوجه تآزر مبتكرة بين القطاعات.

19- إن استيعاب منهجيات تقييم دورة المنتجات والوصول إلى البيانات المفتوحة المتعلقة بتلك الدورة، بما في ذلك البيانات الإقليمية والقطرية، أمران محوريان لوضعي السياسات والشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لوضع أطر سياساتية تمكينية للمنتجات وتوجيه تصميم المنتجات والخدمات بما يقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار البيئية الضارة.

20- إن تحويل المجتمعات عن طريق زيادة "الوعي بالاستدامة" والتأكيد على الدور الحاسم لقرارات الاستهلاك أمر أساسي لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج تغييراً عميقاً. ويسمح تمكين المواطنين، من خلال تعزيز المعلومات الاستهلاكية عن البصمة البيئية، لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. ومع تزايد وعي المستهلكين بمسألة الاستدامة، فإن الشركات لديها فسحة أكبر لتقديم بدائل مستدامة وبناء علاقة ثقة مع المستهلكين، مما يسهل بدوره الحصول على التمويل (من خلال التمويل الجماعي على سبيل المثال). كما يمكن أن تسهل العلاقات المباشرة والثقة مع العملاء استيعاب نماذج الأعمال المبتكرة مثل أنظمة المنتجات والخدمات ومنصات المشاركة.

باء - الفرص

21- أظهرت جائحة كوفيد-19 الترابط بين البلدان وهشاشة سلاسل القيمة العالمية. وقد أعلن العديد من زعماء العالم عن حزم حوافز. ولدى البلدان فرصة فريدة لتحفيز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة من خلال سياسات متسقة للمنتجات تعزز التصميم المبتكر للمنتجات والخدمات وتشجع على أنماط الاستهلاك المستدام.

22- ويمكن أن يؤدي تكرار الممارسات الجيدة لسياسات المنتجات التي تستند إلى الاعتماد الوطني للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، التي أدت إلى وضع تشريعات وطنية بشأن الزئبق في المنتجات، إلى زيادة دعم وتضخيم التنسيق والمواءمة على المستوى الوطني.

23- ويمكن أن يساعد تعزيز القوة الشرائية العامة والخاصة من خلال شراء سلع وخدمات أكثر استدامة في خلق سوق وخفض تكاليف البدائل المستدامة.⁽⁴⁾ ويمكن أن تؤدي المعلومات الواضحة والموثوقة بشأن المنتجات والمواد والشركات نفسها وتعزيز الشفافية في سلاسل التوريد إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات المستدامة من خلال تمكين المستهلكين من اتخاذ خيارات مستنيرة.

24- وبما أن تكاليف الاستثمار الأولية كثيراً ما تكون عسوية على الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الحوافز الاقتصادية والضريبية تؤدي دوراً أساسياً في تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات تصميم مبتكرة. ويظل هناك تحيز ضد الاستثمارات في إنتاجية الموارد، مثل الضرائب على اليد العاملة التي عادة ما تكون أعلى من الضرائب المفروضة على الموارد والطاقة، مما يفضل استهلاك الموارد على زيادة العمالة، حيث أن العمالة والمواد غالباً ما تكون مدخلات بديلة للنمو الاقتصادي.

25- وقد أثبتت المشاركة الداخلية داخل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مقترنة بالقيادة القوية من جانب الإدارة وبناء قدرات الموظفين من أجل وضع حلول تصميمية جديدة وتقييم أثر هذه الحلول، فعاليتها في تهيئة بيئة محفزة والتغلب على مقاومة التغيير الداخلية. ويمكن أن يساعد الابتكار الموجه نحو الهدف، وليس الابتكار القائم على الربح فقط، على تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية في نهاية المطاف.

26- وتتيح التكنولوجيا الرقمية فرصاً واعدة لتحسين كفاءة استخدام الموارد في المنتجات. وعلى سبيل المثال، تتيح الطباعة الثلاثية الأبعاد الإنتاج عند الطلب واستبدال مكونات المنتج وقطع الغيار، كما أن حلول وضع العلامات تعزز إمكانية تتبع المنتجات والمواد والموارد، مما يحسن الشفافية في جميع مراحل سلسلة الإمداد. ومن الضروري إجراء بحوث عن الأثر المحتمل للحلول الرقمية لتجنب التنازلات وضمان أن يقلل القطاع الرقمي من بصمته ويصبح أكثر كفاءة من حيث المواد والطاقة.

جيم- المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام والبحوث

27- يمكن أن يُعرقَل وضع سياسات للمنتجات مثل معايير التصميم الإيكولوجي، وقابلية إعادة الاستخدام، وقابلية إعادة التدوير عندما تكون المنتجات جزءاً من سلاسل القيمة العالمية وخاضعةً للوائح ومعايير مختلفة. وهذا يدل على ضرورة إدراج التركيز على البعد التجاري لسياسات المنتجات.

28- وتؤدي المؤسسات المالية دوراً حاسماً في حفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار في الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويمكن للمصارف وشركات التأمين والمستثمرين والمؤسسات المالية العامة والخاصة أن تدعم نماذج الأعمال التجديدية والاسترجاعية بطريقة مستدامة على المدى الطويل عن طريق إعادة توجيه الاستثمارات نحو تكنولوجيا وأعمال أكثر استدامة.⁽⁵⁾ وهذا يتطلب تطوير القدرات الداخلية وتطبيق مبادئ الدائرية وكفاءة استخدام الموارد عند تقييم المنتجات والمشاريع والشركات، من أجل الاستثمار في الحلول المستدامة وتمويل الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً إلى إيلاء اهتمام خاص للحصول على التمويل.

ثالثاً- التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

29- قد ترغب جمعية البيئة في أن تشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء على إيجاد مجال للتبادل يسمح بتحديد وسد الفجوات في المعارف والإدارة التي تعوق استيعاب سياسات متسقة للمنتجات وممارسات تصميم

(4) يصف تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "بناء الدائرية في اقتصاداتنا من خلال المشتريات المستدامة" أيضاً كيف يمكن لممارسات الشراء المستدامة أن تعجل بالتحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة (<https://www.unenvironment.org/resources/report/building-circularity-our-economies-through-sustainable-procurement>).

(5) كما ورد في التقرير الأخير الصادر عن مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنون "دائرية التمويل: إزالة الغموض عن تمويل الاقتصادات الدائرية" (<https://www.unepfi.org/publications/general-publications/financing-circularity/>).

مستدامة على الصعيد العالمي؛ وتقاسم ونشر الدروس المستفادة والسياسات والممارسات الناجحة؛ وتعزيز الحوار والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن شأن ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه المبادرة أن يعزز تنسيق الجهود ويكفل تحقيق أثر أكبر.

30- وقد ترغب الجمعية أيضاً في تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم الدعم التقني لواضعي السياسات من أجل صياغة سياسات متسقة للمنتجات ووضع منهجية قوية لتقييم الفوائد المحتملة لسياسات المنتجات بالنسبة للبيئة والأبعاد الأخرى للاستدامة.

31- وقد تود الجمعية أن تحيط علماً بنتائج عمل فرقة العمل المعنية بتحفيز إجراءات سياساتية مستندة إلى العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأن تشجع الفريق الدولي المعني بالموارد وشبكة كوكب واحد على استخدام نهج سلسلة القيم بصورة منهجية لتوجيه عملهما، بهدف تعزيز الترابط بين العلم المتعلق بالموارد الطبيعية والإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يخص خطة عام 2030.